

"المطلع" تنشر تفاصيل الاجتماع الطارئ للمجلس الوزاري للأمن الوطني



ترأس القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، اجتماعاً طارئاً للمجلس الوزاري للأمن الوطني، وأصدر عدة توجيهات، فيما اعتبر الاجتماع شكوى إسرائيل ضد العراق أمام مجلس الأمن أنها جاءت بهدف تبرير عدوان مخطط له ضد العراق.

وقال بيان صادر عن الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة اللواء يحيى رسول وتلقته "المطلع"، إن: "القائد العام للقوات المسلحة ترأس اليوم اجتماعاً طارئاً للمجلس الوزاري للأمن الوطني، جرى خلاله بحث تطورات الأوضاع الأمنية على المستوى الإقليمي والدولي".

وشدد المجلس الوزاري للأمن الوطني بحسب البيان خلال الاجتماع، على: "رفض العراق بشكل قاطع للشكوى الصادرة عن سلطات الكيان الصهيوني والموجهة ضد العراق، مؤكداً أن هذه الاتهامات لا تعدو كونها ذرائع تهدف إلى تبرير عدوانٍ مخطط له ضد العراق من قبل تلك السلطات، في إطار خطوةٍ جديدةٍ تهدف إلى توسيع رقعة الصراع الإقليمي".

وجدد المجلس وفقاً للبيان: "موقف الحكومة العراقية، الذي سبق أن أعلنت عنه مراراً وتكراراً، بأن قرار السّرّ لم والحرب من اختصاص الحكومة العراقية وحدها، وأنها مستمرة في إجراءاتها لمنع استخدام الأراضي العراقية لشنّ أي هجوم، وقد أثمرت بالفعل عن ضبط أسلحة معدّة للإطلاق، وتلاحق قانونياً كل من يشترك بهكذا أنشطة تهدد أمن العراق وسلامة أراضيه".

وتابع البيان: "كما ترى الحكومة أن للعراق دوراً أساسياً في الوقوف إلى جانب أشقائه من الدول المُعتدى عليها، ضمن الواجب الشرعي والأخلاقي في تقديم الدعم الإنساني والسياسي والقانوني، والعمل على كبح جماح سلطات الكيان المُحتل، ووقف العدوان عبر الجهود الدولية، إزاء استمرار سلطات الكيان في انتهاك قرارات مجلس الأمن الدولي، الداعية إلى احترام سيادة الدول والالتزام بالقانون الدولي ووقف الأنشطة الحربية".

ولفت رسول في البيان إلى إن: "المزاعم الأخيرة لسلطات الكيان، وأفعالها تعد تصعيداً خطيراً، ومحاولة للتلاعب بالرأي العام الدولي لتبرير العدوان، وتقويض الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام والأمن، وتزيد من خطر توسعة رقعة الصراع في المنطقة".

وأضاف: "ويؤكد العراق التزامه بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويدين بشدّة تهديدات سلطات الكيان، التي تهدف إلى زعزعة استقرار المنطقة، ويدعو جميع الأطراف الفاعلة إلى رفض التصعيد، وإعطاء الأولوية للحوار والالتزام بمبادئ القانون الدولي".

وفي ضوء هذه التطوّرات، أقرّ المجلس الوزاري للأمن الوطني وفقاً للبيان ما يلي:

- 1- توجيه وزارة الخارجية بمتابعة الملف في المحافل الأممية والدولية وأمام هيئات منظمة الأمم المتحدة، واتخاذ كل الخطوات اللازمة، على وفق مبادئ القانون الدولي، لحفظ حقوق العراق، وردع تهديدات الكيان العدوانية.
- 2- دعوة جامعة الدول العربية إلى اتخاذ موقف حازم وموّد ضد تهديدات سلطات الكيان المحتل، يتضمن إجراءات عملية تستند إلى وحدة المصير والدفاع المشترك.
- 3- مطالبة مجلس الأمن الدولي بالنظر في الشكاوى المقدمة من جمهورية العراق (الشكاوى رقم 1/185/ABM بتاريخ 14/8/2024، والشكاوى المقدمة في تشرين الأول 2024)، ضد سلطات الكيان المحتل، واتخاذ

إجراءات رادعة تكفل تحقيق الاستقرار والسلم الإقليمي والدولي.

4- مطالبة مجلس الأمن الدولي، باتخاذ إجراءات فورية وراذعة ضد سلطات الكيان المحتل، والعمل على محاسبتها على انتهاكاتها للقانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن الدولي.

5- إصدار قرار تحت الفصل السابع لوقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء المنطقة، والتحرك بحزم لوقف الأعمال العدائية، ومنع أي طرف من شنّ أعمال عدوانية أو تبريرها عبر اتهامات واهية.

6- قيام الولايات المتحدة الأمريكية مع العراق، من خلال الحوارات الأمنية والعسكرية ضمن إطار القسم الثالث من اتفاقية الإطار الاستراتيجي، لاتخاذ خطوات فعالة لردع سلطات الكيان المحتل، كما يدعو التحالف الدولي والدول الأعضاء فيه إلى كبح هذه التهديدات والحدّ من اتساع رقعة الحرب.

وأكد اللواء رسول أن القائد العام للقوات المسلحة وجه بجُملة من الإجراءات الأمنية، أبرزها:

□ قيام قواتنا المسلحة، والأجهزة الأمنية كافة بمنع وملاحقة أي نشاط عسكري خارج إطار سيطرة الدولة.

□ قيام وزارة الداخلية بتفعيل التوجيهات الصادرة عن الاجتماعات السابقة، وإعداد خطط للطوارئ تتناسب مع حجم التهديد، وتأمين الاحتياطات الكاملة للمتطلبات الأمنية.

□ تعزيز الحدود العراقية الغربية من خلال النشاط المكثف والانتشار السريع ووضع الخطط اللازمة، والعمل على تهيئة وضمان عمق أمني فعّال.

□ قيام قيادة الدفاع الجوي بتأمين متطلبات الحماية الجوية لسماء العراق، وللأهداف الحيوية والفعّالة والمهمة داخلياً.

□ تتحمل القيادات الميدانية المسؤولية عن أي خرق أمني ضمن قاطع المسؤولية يمكن أن يعرض أمن البلد للخطر.

□ قيام الأجهزة الاستخبارية بتحليل ورصد ومتابعة أي نشاط جوي معادي، أو استهداف أرضي وملاحقة مطلقه، وتقديم التقارير الاستخبارية الفورية عن كل ما يقع ضمن عملها وتخصصها الاستخباري.

